# المَوقِف الأوروبِّيُّ مِنْ صُدورِ قوانِين التأمِين بمِصْرَ(1961-1974م)

## إعـــــــداد


**أ. رحاب عزيز الدين مصطفى المنضى**

**باحث دكتوراه فى قسم التاريخ شعبة التاريخ الإسلامي**

**كليه الآداب–جامعة دمنهور**

**أ.د. فايزة محمد حسن ملوك**

**أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر**

**قسم التاريخ – كليه الآداب–جامعة دمنهور**



**دورية الانسانيات - كلية الاداب - جامعه دمنهور -**

**العدد (65)- الجزء الثانى -2025**

# المَوْقِفُ الأُورُوبّيُّ مِنْ صُدُورِ قَوَانِينِ التَّأْمِينِ بِمِصْرَ(1961–1974م)

**أ. رحاب عزيز الدين مصطفى المنفى**

**أ.د. فايزة محمد حسن ملوك**

## مُلَخَّصُ البَحْثِ

يتناول هذا البحث دراسة تحليلية للموقف الأوروبي من صدور قوانين التأميم في مصر خلال الفترة من عام ١٩٦١م إلى عام ١٩٧٤م، وهي مرحلة حاسمة في تاريخ الاقتصاد والسياسة المصرية، حيث تبنّت الدولة توجهًا اشتراكيًا يقوم على التمصير والتأميم، بهدف تعزيز السيادة الوطنية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبناء قطاع عام قوي. ويركّز البحث على جهود الحكومة المصرية في تطبيق هذه السياسات من خلال القوانين والقرارات التنظيمية، والهيئات التنفيذية، مثل المؤسسة الاقتصادية، كما يستعرض التحديات التي واجهت الدولة عقب التأميم، خاصة على صعيد الإدارة، والتمويل، والاستثمار. كما يتناول البحث ردود الفعل الأجنبية، خاصة من الدول الاستعمارية المتضررة كفرنسا وبريطانيا، التي عبّرت عن اعتراضها عبر ضغوط دبلوماسية واقتصادية وعسكرية، وصلت إلى حد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، وتجميد الأرصدة المصرية، والتضييق على مشروعات التنمية. ويحلل البحث هذه الردود من زاوية قانونية وسياسية، مع التطرق إلى مدى نجاح مصر في احتواء تلك التداعيات عبر إصدار قوانين للتعويض وتحسين مناخ الاستثمار تدريجيًا، وصولًا إلى سياسات الانفتاح في السبعينات. ويعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، مدعومًا بالوثائق والتشريعات والنصوص الرسمية، إلى جانب تحليل المصادر الأكاديمية ذات الصلة. وقد خلُص إلى أن تجربة التأميم مثّلت محطة مركزية في تشكيل الاقتصاد المصري، رغم التحديات، وأسهمت في إعادة رسم العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، وبين مصر والمجتمع الدولي.

## Abstract

This research provides an analytical study of the European stance on the issuance of Egypt's nationalization laws during the period from 1961 to 1974—a critical phase in the country's economic and political history. During this period, Egypt adopted a socialist orientation characterized by nationalization and Egyptianizing policies aimed at enhancing national sovereignty, promoting social justice, and building a robust public sector. The study examines the Egyptian government's efforts in implementing these policies through legislative frameworks, executive decrees, and institutional mechanisms such as the Economic Organization. It also explores the challenges that emerged after nationalization, particularly in the areas of administration, finance, and investment. Furthermore, the research investigates foreign reactions—particularly from colonial powers like Britain and France—who responded with diplomatic, economic, and even military pressure, including the 1956 Tripartite Aggression, the freezing of Egyptian assets abroad, and restrictions on development financing. These reactions are analyzed from legal and political perspectives, alongside Egypt's efforts to mitigate their impact through compensation legislation and gradual reforms aimed at improving the investment climate, culminating in the economic liberalization policies of the 1970s.

The research adopts a historical-analytical methodology, drawing on official documents, legal texts, and academic sources. It concludes that Egypt's nationalization experience was a pivotal moment in shaping the national economy—despite the challenges—and contributed to redefining the relationship between the state and the private sector, as well as between Egypt and the international community.

## مقدمة:

تمثل تجربة تأميم الاستثمارات الأجنبية في مصر محطة فاصلة في تاريخها الاقتصادي والاجتماعي، حيث كانت تهدف إلى تعزيز السيادة الوطنية وتقليل التبعية الاقتصادية للقوى الأجنبية. من خلال الدراسة، تم تسليط الضوء على التحولات التاريخية والاقتصادية التي أثرت على مختلف القطاعات مثل الزراعة، الصناعة، البنوك، والتجارة. وبالرغم من الإنجازات المحققة مثل تطوير البنية التحتية الاقتصادية، تحقيق العدالة الاجتماعية، وزيادة الاعتماد على الموارد الوطنية، إلا أن التجربة واجهت تحديات كبيرة شملت نقص الكفاءة الإدارية، البيروقراطية، وضعف التنافسية الدولية لكن حاولت الدولة جاهدة البحث عن كيفية استثمار هذه التجربة لتحقيق تنمية مستدامة توازن بين السيادة الوطنية والانفتاح الاقتصادي.

مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، تبنت مصر سياسات اقتصادية جذرية تمثلت في التمصير والتأميم، بهدف تعزيز السيادة الوطنية على الموارد الحيوية، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال بناء اقتصاد وطني مستقل. وقد مثّل قرار تأميم قناة السويس في 26 يوليو 1956م نقطة تحول محورية في تاريخ الاقتصاد المصري، حيث مكّن الدولة من استعادة أحد أهم مصادر الدخل الوطني، وتوجيه عوائده نحو مشروعات التنمية مثل بناء السد العالي (مراد، 2021). جاءت هذه السياسة في إطار توجه اشتراكي تبنته الدولة بعد ثورة 23 يوليو 1952، بهدف القضاء على الاحتكارات الأجنبية، وتوسيع قاعدة القطاع العام في مختلف المجالات الاقتصادية (أحمد، 2023).

غير أن تطبيق سياسة التأميم لم يكن بمعزل عن التداعيات، إذ واجهت الدولة تحديات حقيقية في إدارة المشروعات المؤممة بكفاءة، وفي استيعاب الكوادر الفنية والإدارية المؤهلة. كما أفرزت هذه السياسات ردود فعل دولية حادة، خاصة من جانب الدول الاستعمارية المتضررة مثل بريطانيا وفرنسا، والتي استخدمت أدوات اقتصادية وسياسية للضغط على الدولة المصرية، من أبرزها تجميد الأرصدة المصرية في الخارج، والامتناع عن تقديم الدعم المالي لمشروعات كبرى (حسن، 2020).

وفي ظل هذه الإشكاليات، تبرز الحاجة إلى دراسة علمية تحليلية لتجربة مصر في تطبيق سياسة التمصير والتأميم، لفهم دوافعها وسياقاتها وآثارها المتعددة، وذلك في ضوء الوثائق القانونية، والسياسات العامة، وردود الفعل المحلية والدولية، بهدف استخلاص الدروس المستفادة من هذه المرحلة المفصلية في التاريخ الاقتصادي والسياسي المصري.

**أهمية الموضوع:**

تنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يتناول مرحلة مفصلية في التاريخ الاقتصادي والسياسي المصري، تمثّلت في تحوّل الدولة نحو نموذج اشتراكي من خلال سياسات التمصير والتأميم، التي غيّرت بنية الملكية العامة والخاصة، وأعادت تشكيل العلاقة بين الدولة ورأس المال المحلي والأجنبي. فقد مثّلت هذه السياسات نقلة نوعية هدفت إلى تحرير الاقتصاد الوطني من الهيمنة الأجنبية، وتعزيز سيطرة الدولة على الموارد الاستراتيجية (يوسف، 2017).

ويكتسب هذا الموضوع بعدًا إضافيًا في ضوء ما ترتب على قرارات التأميم من آثار داخلية على الأداء الاقتصادي، والإدارة العامة، وبيئة الاستثمار، بالإضافة إلى ما أثارته من ردود فعل خارجية حادة، وتهديدات اقتصادية وسياسية لمكانة مصر الدولية (مراد، 2021). لذا، فإن دراسة هذه التجربة تُعد ضرورية لفهم الديناميكيات التاريخية التي أسهمت في بلورة نموذج اقتصادي وسياسي خاص بمصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين، كما تُسهم في تقييم السياسات الاقتصادية البديلة التي اتبعتها الدولة لاحقًا لتحقيق التوازن بين القطاعين العام والخاص (حسن، 2020).

**الإِطَارُ الزَّمَنِيُّ لِلْمَوْضُوعِ:**

يغطي هذا البحث الفترة الممتدة من السنة التي أعلن فيها الرئيس جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس، مُدشنًا بذلك مرحلة جديدة من السياسات الاقتصادية الاشتراكية، وحتى أواخر السبعينات، حيث بدأت الدولة المصرية في تبني توجهات الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار العربي والأجنبي بموجب قانون 43 لسنة 1974م، ويمثل هذا الإطار الزمني حقبة انتقالية في بنية الاقتصاد المصري، إذ بدأت بمرحلة التأميم الواسع لمؤسسات وشركات القطاع الخاص، ثم أعقبها تحول تدريجي نحو اقتصاد السوق، ما يعكس تطور الرؤية الاقتصادية من سيطرة الدولة المركزية إلى الشراكة مع القطاع الخاص المحلي والدولي، وتُعد هذه المرحلة من أكثر الفترات تأثيرًا في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، والاقتصاد الوطني والعالمي.

**مُشْكِلَةُ البَحْثِ (التَّسَاؤُلَاتُ):**

تتمثل مشكلة هذا البحث في السعي لفهم الأبعاد المتعددة التي رافقت تطبيق سياسة التمصير والتأميم في مصر خلال الفترة من 1956م وحتى أواخر السبعينات، خاصة في ظل التناقض بين الأهداف المعلنة لهذه السياسات – كالتحرر الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية – وبين التحديات التي أفرزها الواقع العملي، سواء من حيث

إدارة الأصول المؤممة أو الاستجابة الدولية. وتزداد أهمية هذه المشكلة في ظل التحولات اللاحقة التي شهدتها مصر بانتهاجها سياسة الانفتاح الاقتصادي، مما يثير تساؤلات حول مدى نجاح التأميم كأداة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، واستدامة هذه النجاحات (مراد، 2021). وانطلاقًا من ذلك، تتمثل التساؤلات الرئيسة للبحث في الآتي:

١. ما هي الدوافع السياسية والاقتصادية التي دفعت الحكومة المصرية إلى تبني سياسة التمصير والتأميم؟

٢. كيف تم تنفيذ قوانين التأميم فعليًا، وما هي الآليات القانونية والإدارية المصاحبة لذلك؟

٣. ما التحديات التي ظهرت عقب التأميم في مجالات الإدارة، التمويل، وسوق العمل؟

٤. كيف استجابت القوى الأجنبية، خاصة الدول الاستعمارية، لهذه السياسات؟

٥. إلى أي مدى حققت سياسة التأميم أهدافها المعلنة، وما أثرها على الاستثمار الأجنبي في مصر؟

٦. كيف ساهمت نتائج هذه السياسات في انتقال الدولة لاحقًا إلى تبني نموذج الانفتاح الاقتصادي؟

**أَوَّلًا: جُهُودُ الحُكُومَةِ المِصْرِيَّةِ فِي تَطْبِيقِ قَوَانِينِ التَّأمِيمِ**

كانت هناك تحضيرات للتأميم في مصر إبان حكومة الوفد إذ قررت هذه الأخيرة، تحديدا في 28 مارس 1951م، أن تقدم إلى البرلمان في إصدار قانون تأميم قناة السويس ثم شكلت بالفعل لجنة من الخبراء للتحضير لهذا العمل، وتم الإعلان عام 1956م عن تأميم الشركة العالمية لقناة السويس، وذلك بموجب القانون رقم (5) الصادر في:26 يوليو العام نفسه، الذي نقل جميع الأموال، والحقوق التي تملكها الشركة، والآليات التي تملكها إلى الدولة عندما أعلن عبد الناصر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (285) العام نفسه بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس شركة مساهمة مصرية، وتنتقل إلى الدولة جميع مالها من أموال، وحقوق، وما عليها من التزامات، وجاء في قانون التأميم أن تتولى إدارة مرفق المرور بقناة السويس هيئة مستقلة لها الشخصية الاعتبارية، وتلحق بوزارة التجارة، كما جاء في المذكرة الإيضاحية لقانون (285)، وهو قانون التأميم تفسيرًا بأن الشركة تقوم على استغلال المرور بقناة السويس(الباز، 1978). وبدأت مراحل التأميم في مصر في أوائل ستينيات القرن العشرين تحوّلاً جذريًا في سياستها الاقتصادية تمثّل في تطبيق سياسات التأميم الواسعة، وذلك ضمن التوجه الاشتراكي الذي تبنته الدولة بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر. وقد جاءت هذه السياسات في إطار سعي الدولة للحد من سيطرة كبار الرأسماليين على مفاصل الاقتصاد الوطني،

وتوجيه أدوات الإنتاج نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة، مما أدّى إلى تأميم العديد من الشركات الكبرى في مختلف القطاعات الحيوية، ونقل ملكيتها إلى الدولة أو إلى مؤسسات عامة تابعة لها، حيث بدأت المرحلة الأولى من التأميم في عام 1961م، وكانت من أوسع المراحل وأكثرها تأثيرًا، إذ شملت تأميم عشرات الشركات والمؤسسات العاملة في مجالات متعددة، أبرزها قطاع النقل، مثل شركات أوتوبيس الشرق، وأوتوبيس الدقهلية، وأوتوبيس البحيرة، والنقل الثقيل مثل شركة المنيا والبحيرة لنقل البضائع، بالإضافة إلى شركات مياه الإسكندرية والكهرباء المصرية. كما تم تأميم شركات صناعية ضخمة مثل مصانع النحاس المصرية، والدلتا للصلب، وأسمنت طره، وكفر الزيات للأسمدة، بالإضافة إلى الشركات التجارية كشركة مصر للتجارة الخارجية. **أما المرحلة الثانية**، فقد شملت تأميمات بعض الشركات عام 1962م: تم إجراء تعديل بعض أحكام القانون رقم 41 لسنة 1962 بإضافة بعض الشركات والمنشآت الأوربية، كمرحلة ثانية لتأميم بعض الشركات والمنشآت (عبد القادر، 1978).

وقد تولّت المؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة مسؤولية الإشراف على عدد كبير من الشركات التي خضعت لقرارات التأميم، حيث قامت بدعمها ماليًا وفنيًا عبر التوسع في أنشطتها، وإنشاء أقسام جديدة داخلها، فضلًا عن تقديم تسهيلات ائتمانية من البنوك بضمان من الدولة، بما يضمن تعزيز قدرتها على الاستمرار والإنتاج. ووفقًا للتوجه الاشتراكي الذي تبنته الدولة في تلك الفترة، جرى تحويل ملكية الأسهم ورؤوس أموال هذه الشركات إلى الدولة من خلال إصدار سندات اسمية لمدة خمسة عشر عامًا بعائد سنوي ثابت قدره 4%، وقابلة للتداول في البورصة، مع منح الدولة الحق في استهلاك هذه السندات كليًا أو جزئيًا بعد عشر سنوات، وذلك عبر الاقتراع العلني. وقد جاءت هذه الإجراءات ضمن إطار خطة استراتيجية أشمل تبنّتها الحكومة المصرية لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وتقليص النفوذ الأجنبي في القطاعات الحيوية. واتسمت هذه الخطة بالتكامل بين إصدار قوانين جديدة وتعديل القوانين القائمة، إلى جانب إنشاء كيانات حكومية لتولّي إدارة المشروعات المؤممة. ومن أبرز ملامح هذا التوجه صدور القانون رقم 23 لسنة 1957، الذي مثّل أول خطوة رسمية نحو ترسيخ سيطرة الدولة على الأنشطة الاقتصادية الأساسية، لا سيما الوكالات التجارية وشركات التأمين والبنوك، حيث نصّ على قصر ملكية هذه المنشآت على المصريين، ومنح غير المصريين مهلة زمنية لتوفيق أوضاعهم (عبد الحميد، 2019).

وفي يوليو 1961، اتخذت الدولة خطوة أكثر عمقًا بإصدار القانون رقم 117 الذي شمل تأميم شركات في قطاعات استراتيجية، من أبرزها شركات النقل، والغزل والنسيج، والتعدين، والأسمنت، والمواد الغذائية، وشركات التأمين العامة والخاصة. وشمل القانون نصًا يقضي بألّا تزيد ملكية الفرد على 10,000 جنيه في أي شركة، ما أدى فعليًا إلى نقل الملكية إلى الدولة (مراد، 2021).

وفي سياق تفعيل هذه القوانين، أنشأت الدولة "المؤسسة الاقتصادية" لتكون الجهة المنوط بها إدارة الأصول المؤممة والإشراف عليها. تزامن ذلك مع إنشاء عدد من المؤسسات المتخصصة مثل مؤسسة مصر، ومؤسسة النصر، التي تولّت إدارة قطاعات مثل التصنيع والبنية التحتية (أحمد، 2023). كما تم اعتماد نظام إدماج الشركات المتماثلة للحد من التكرار وتحقيق الكفاءة الإدارية، وهو ما انعكس في دمج شركات التأمين في كيانات كبرى مثل "مصر للتأمين" و"الشرق للتأمين" و"التأمين الأهلية."

وقد حرصت الدولة على تقنين عمليات التأميم وفق آليات تعويض واضحة، حيث تم منح أصحاب المشروعات المؤممة سندات حكومية لأجل 15 عامًا بفائدة سنوية تبلغ 4%، مع ضمان التداول في البورصة (يوسف، 2017). وقد شكّل ذلك محاولة لتقليل حدة الاعتراضات الدولية وتقديم التأميم في إطار قانوني يحترم مبدأ التعويض المنصوص عليه في القواعد العامة للقانون الدولي.

كما انعكست الجهود الحكومية في إصدار تعليمات وزارية بتطبيق الخطة الخمسية الأولى (1960–1965)، التي أعطت القطاع العام دورًا محوريًا في تنفيذ المشروعات الكبرى، وتوسيع القاعدة الصناعية، مع بقاء دور للقطاع الخاص محدودًا وموجهًا (حسن، 2020).

**ثَانِيًا: التَّحَدِّيَاتُ وَالمُشْكِلَاتُ النَّاتِجَةُ عَنِ التَّأمِيمِ:**

رغم الطموحات الوطنية التي حملتها سياسة التأميم في مصر خلال الستينيات، إلا أن تطبيقها واجه تحديات كبيرة على المستويات الإدارية والمالية والاستثمارية، مما أثّر بشكل مباشر على فاعلية الأداء الاقتصادي واستدامة نتائج هذه السياسات. وقد تمثلت هذه التحديات في أربعة محاور رئيسية:

**المشكلات الإدارية:** قد يؤدي وضع القيود على حقوق المواطنين الأجانب في إدارة أو العمل في فروع الشركات الأجنبية إلى عدم تشجيع الاستثمار المحتمل، وذلك له أهميته من جانبين: سيطرة المستثمر على الاستثمار من خلال مجلس الإدارة أو كبار المديرين، وتوظيف العاملين الأجانب في الشركة، والأحكام التي تقضي بأن يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من المواطنين أو المقيمين يقوض من سيطرة المالك الأجنبي على

ممتلكاته، ويجعله أكثر ترددا في الاستثمار. وبالمثل إذا كانت اللوائح تقيد توظيف المواطنين الأجانب قد يرى المستثمرون أنهم لا يستطيعون الاستفادة من الخبرات الضرورية. وعلى أي حال قد تكون للدولة رغبة مشروعة في تشجيع توظيف قوة العمل الوطنية ونقل المعرفة الفنية وتسمح اللوائح المصرية بقيام الشركات الأجنبية باختيار أعضاء مجالس إدارتها. ويجوز للعاملين الأجانب أن يعملوا طوال الوقت، وإن كان على أساس مؤقت، للقيام بمهام متخصصة في معظم المجالات (شقير، 1961).

وبعد انتقال ملكية الشركات إلى الدولة، واجهت الحكومة أزمة في إدارة هذه الكيانات نظرًا لقلة الكوادر الإدارية المدربة، واعتمادها على جهاز بيروقراطي غير مهيأ لإدارة مشروعات ضخمة ذات طابع ربحي (أحمد، 2023). كما أدى الاعتماد المفرط على المركزية في اتخاذ القرار إلى بطء في دورة العمل وتعثر الإنتاجية في بعض القطاعات الحيوية (حسن، 2020).

**مشكلة التمويل:** من العقبات التي يجب مواجهتها عدم توافر موارد التمويل الكافية، وخاصة ما يلزم توافره منها في شكل عملات أجنبية، وظهرت هذه الصعوبة واضحة بعد أن عمدت قوى الاستعمار إلى تجميد أرصدة مصر من الإسترليني، وفرضت على البلاد حصاراً اقتصادياً كان يخشى أن يسبب عرقلة تنفيذ المشروعات، غير أن الحكومة عملت جاهدة على تحطيم هذه المحاولات والتخلص من آثارها، ونجحت في عقد اتفاقات مع بعض الدول تتضمن تسهيلات ائتمانية لتمويل مشروعات بما يلزم من نقد أجنبي في شكل معدات إنتاج وخبرة فنية، وتطبيقًا لذلك فقد تم الحصول على تسهيلات ائتمانية بلغت قيمتها حتى 30 نوفمبر 1959م حوالى 164.788.795مليونًا جنيهًا مصريًا أي نحو ثلثي قيمة الاستثمارات اللازمة للبرنامج – ومن بين القيمة الاجمالية للاستثمارات المذكورة قدم الاتحاد السوفيتي وحده 60.942.000795مليونًا جنيهًا مصريًا أي أكثر من الثلث لم تأخذ الشكل النقدي الصرف، فلقد كانت بدايات التمويل مقيدة بالشراء من الدولة مانحة القرض، وهو ما يعنى أن نقل رؤوس الأموال قد ارتبط بنقل التكنولوجيا ومنتجاتها أيضًا، أي ارتبط بنقل كل من المعرفة والخبرة الفنية من جهة، والآلات والمعدات من جهة أخرى وذلك ما يتضح بجلاء من الاتفاقيات المعقودة: وأولها "الاتفاق في شأن التعاون الاقتصادي والفني" مع الاتحاد السوفيتي والموقع بتاريخ 29 يناير 1958م – ثم الاتفاق في شأن التعاون الاقتصادي والفني" مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية في 29 أغسطس في العام نفسه، وكذلك اتفاقية تسهيلات الدفع مع اليابان

في 13 سبتمبر– وأخيرًا اتفاقية التعاون الاقتصادي مع ألمانيا الاتحادية فى 7 مايو في نفس العام (يوسف، 2017).

**سوق العمل والتوظيف: مشكلة نظام العمل:** كل من يرغب من الأجانب في العمل على أساس دائم في مصر عليه أن يتقدم بطلب للحصول على تصريح عمل، ويمنح بالتالي ترخيص إقامة عند الحصول على هذا التصريح، ويصدر كلاهما عادة لمدة 12 شهرًا إلا إن أعضاء مجالس الإدارة في الشركات الخاضعة لقانون الاستثمار يمنحون عادة تصريح العمل، والإقامة لمدة خمس سنوات. وللحصول على تصريح العمل يجب أن يكون 90 % من العاملين في الشركة مقدمة الطلب حاملي الجنسية المصرية، ولابد من تبرير استخدام العمالة الأجنبية، على سبيل المثال بأن تكون مطلوبة لمؤهلات معينة، ومن حيث المبدأ على الشركة أن تعين مساعدًا مصريًا واحدًا على الأقل، ويجب أن يتلقى تدريباً على يد الموظف الأجنبي، ويحل محله في مرحلة لاحقة، ومع ذلك هناك استثناءات لهذه القاعدة، فعلى سبيل المثال بالنسبة لموظفي مكاتب تمثيل الشركات، ومديري مكاتب الفروع، والمديرين العموميين للشركات ذات المسؤولية المحدودة والمقيدة اسماؤهم في السجل التجاري للشركة، ومن حيث الواقع لا يكون الحصول على أول تصريح عمل للأجانب في مصر صعباً، ومع ذلك قد يكون التجديد أكثر صعوبة، ووفقاً لمؤسسة التمويل الدولية فإن عملية الحصول على تصريح عمل مؤقت في مصر يستغرق في المتوسط ستة أسابيع( مصطفى، 1990).

**بيئة الاستثمار:** ساهمت سياسة التأميم في خلق مناخ من القلق لدى المستثمرين الأجانب، الذين رأوا فيها تهديدًا مباشرًا لمصالحهم. وقد انعكس ذلك في تراجع معدلات الاستثمار الأجنبي، وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وتدهور الثقة الدولية في البيئة الاستثمارية بمصر آنذاك (عبد الحميد، 2019). وقد حاولت الدولة لاحقًا احتواء هذه التداعيات من خلال إصدار قوانين تنظم التعويض، مثل منح سندات حكومية للمستثمرين المتضررين، إلا أن الأثر السلبي استمر لفترة طويلة.

إن هذه التحديات أظهرت أن التحول إلى نموذج اشتراكي قائم على التأميم يتطلب، إلى جانب الإرادة السياسية، بنية مؤسسية متكاملة وإستراتيجيات فعالة لضمان كفاءة الإدارة، وضبط الموارد، وتعزيز التوازن بين الملكية العامة وجاذبية الاستثمار (أحمد، 2023؛ يوسف، 2017).

## ثَالِثًا: رُدُودُ الفِعْلِ الأَجْنَبِيّ تِجَاهَ قَوَانِينِ التَّأْمِيمِ وَتَدَاعِيَاتِهَا

أثار صدور قوانين التأميم في مصر، ولا سيما بعد قرار تأميم شركة قناة السويس عام 1956م، ردود فعل غاضبة من الدول الغربية، خاصة بريطانيا وفرنسا، باعتبارهما

أكثر الدول تضررًا من القرارات التي طالت مصالح شركاتهما العاملة في مصر ( مراد، 2021). وقد تجلّت هذه الردود في صورة سياسية وعسكرية واقتصادية، بدأت بشن العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر 1956، وهو ما عدّه كثير من المحللين محاولة مباشرة لإجهاض التوجه الاشتراكي المصري وردع الدول النامية عن اتخاذ قرارات مشابهة.

اقتصاديًا، لجأت بريطانيا إلى تجميد الأرصدة المصرية لديها والتي تجاوزت 400 مليون جنيه إسترليني، كما أُلغيت بعض اتفاقيات إعادة التأمين، وهو ما سبّب خللاً في ميزان المدفوعات المصري وأدى إلى صعوبات تمويلية حادة (عبد الحميد، 2019). كما امتنعت الولايات المتحدة والبنك الدولي عن تمويل مشروع السد العالي، مما عجّل بلجوء مصر إلى الاتحاد السوفيتي، وأسهم في تعميق التوجه الاقتصادي الاشتراكي للدولة (أحمد، 2023).

وعلى الصعيد القانوني، أثارت قرارات التأميم جدلًا دوليًا حول مشروعية التأميم والتزامات الدولة بالتعويض، حيث رأت بعض الدول أن هذه الإجراءات تخالف القواعد العرفية للقانون الدولي التي تنص على "التعويض العادل والفوري والكامل"، بينما تمسّكت مصر بمبدأ السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية وحق الدولة في إدارة مواردها بما يخدم الصالح العام، مع الالتزام بتقديم تعويض عادل، ولكن دون خضوع للإملاءات الخارجية (يوسف، 2017).

وكان لسياسات التأميم تداعيات طويلة المدى على مناخ الاستثمار في مصر، حيث أحجمت العديد من الشركات الأجنبية عن الدخول إلى السوق المصري، وفضلت نقل استثماراتها إلى دول أكثر استقرارًا وضمانًا لحقوق الملكية. كما أدى ذلك إلى إعادة تشكيل العلاقة بين مصر والدول الرأسمالية، وتحول ميزان العلاقات الاقتصادية نحو الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي في الستينيات (حسن، 2020).

وقد حاولت الدولة لاحقًا معالجة هذه التداعيات عبر سن قوانين تُنظم التعويض وتُطمئن المستثمرين، مثل تحويل الأسهم المؤممة إلى سندات حكومية لأجل 15 سنة بفائدة 4 %قابلة للتداول، كما حدث في قانون 117 لسنة 1961 (أحمد، 2023). ورغم ذلك، فإن التأثير السلبي على صورة مصر كمكان جاذب للاستثمار ظل قائمًا حتى صدور قوانين الانفتاح الاقتصادي في سبعينات القرن العشرين.

**رُدُودُ الأَفْعَالِ القَوِيَّةُ مِنْ قِبَلِ الأَجَانِبِ تِجَاهَ قَوَانِينِ التَّأمِيمِ:**

لقد كان قرار تأميم شركة قناة السويس وما ترتب عليه من العدوان الثلاثي، كان هو بداية انفراد الولايات المتحدة بالزعامة على العالم الغربي، وأول نجم الدولتين

الاستعماريتين القديمتين وهما بريطانيا وفرنسا. فقد استخدمت الولايات المتحدة العدوان الثلاثي بذكاء لتلقين الدولتين الاستعماريتين درسًا لا ينسي! فبالنسبة لبريطانيا كان إذلالاً لم تتعرض له من قبل، فحين انخفض احتياطي الذهب البريطاني بمقدار ٢٨٠ مليون جنية، وأرادت بريطانيا سحب رأس المال من صندوق النقد الدولي– رفضت الولايات المتحدة، وعرضت في الوقت نفسه أن تؤيد تقديم البنك الدولي قرضا لبريطانيا قيمته ٣٠٠ مليون جنيهًا لحفظ الجنية الاسترليني، بشرط وقف اطلاق النار في منتصف الليل، مما أجبر الحكومة البريطانية على قبول ذلك، وقد عبر أحد المؤرخين البريطانيين عما تعرضت له بريطانيا من هوان على يد الولايات المتحدة بقوله: "كنا قبل حرب السويس نخشى أن نصبح هولندا أخرى، ولكنا عرفنا بعد المعركة اننا أصبحنا أقل من برتغال أخرى مرهونة الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من اننا امبراطورية"! ثم قال: لقد أثبتت السويس أننا غير قادرين على اتخاذ أي عمل حربي بدون الولايات المتحدة"! وهكذا حققت الولايات المتحدة أهدافها! كما ترتب على قرار تأميم شركة قناة السويس تحول ميناء "**ايلات**" الى ميناء عالمي، ومحاولة اسرائيل الاستعاضة به عن قناة السويس لنقل البضائع والبترول بين آسيا وإفريقيا وأوروبا. وقامت بتوسيعه وتقسيمه إلى قسم للبترول، وقسم لشحن توزيع البضائع، وقسم لتخزينها (رمضان، 2000).

كما أدى صدور قوانين التأميم في مصر إلى تضرر مباشر وواسع النطاق لمصالح الشركات الأجنبية، لا سيما البريطانية والفرنسية، التي كانت تسيطر على قطاعات استراتيجية كالتأمين، والبنوك، والملاحة، والبنية التحتية. وقد جاء رد الفعل الأجنبي عنيفًا وسريعًا، تمثل أولًا في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، الذي سعت فيه بريطانيا وفرنسا وإسرائيل إلى عرقلة تنفيذ قرار تأميم قناة السويس بالقوة العسكرية، في سابقة خطيرة تعكس التداخل بين المصالح الاقتصادية والسياسات الاستعمارية (عبد الناصر، 1956).

كما لجأت هذه الدول إلى إجراءات مالية عقابية، منها تجميد الأرصدة المصرية بالخارج، وتعليق برامج التعاون الاقتصادي، ومنع التحويلات المالية، وعرقلة تمويل مشروعات التنمية. وقد اعتبرت الشركات الأجنبية هذا التحول تهديدًا لمناخ الاستثمار في مصر، مما دفع العديد منها إلى الانسحاب التدريجي من السوق المصرية، ونقل استثماراتها إلى دول أخرى ذات بيئة قانونية أكثر حماية لحقوق الملكية الأجنبية (يوسف، 2017).

أما على الصعيد القانوني والدبلوماسي، فقد مارست القوى الغربية ضغوطًا مكثفة عبر المحافل الدولية للتنديد بسياسات التأميم، والمطالبة بتعويضات "فورية وكاملة"، في حين ردّت مصر بأنها تمارس حقها السيادي المشروع وفقًا للقانون الدولي العام، مع الالتزام

بالتعويض العادل، ولكن وفق شروطها الداخلية، ومنها إصدار سندات حكومية طويلة الأجل (عبد الحميد، 2019).

لقد كشفت هذه الردود القوية عن حجم الاعتماد المصري السابق على الاستثمارات الأجنبية، كما أظهرت حجم التوتر الذي يمكن أن ينتج عن تحولات اقتصادية مفاجئة في دول العالم الثالث، عندما تتعارض مع مصالح الدول الكبرى (حسن، 2020).

## الخاتمة:

تُعد تجربة مصر في تطبيق سياسة التمصير والتأميم بين عامي 1961 و1974 من أبرز المحطات التاريخية التي شكّلت ملامح الاقتصاد الوطني وأعادت رسم العلاقة بين الدولة والسوق. فقد هدفت هذه السياسات إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وتقليص الهيمنة الأجنبية، وتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تحويل الملكية إلى القطاع العام. وقد نجحت الدولة في تأميم قطاعات استراتيجية مثل قناة السويس، وشركات التأمين، والبنوك، والمرافق العامة، مما أسهم في بناء قاعدة صناعية قوية خلال عقد الستينيات. إلا أن هذه السياسات لم تكن بمنأى عن التحديات، فقد أظهرت التجربة العديد من الإشكاليات على مستوى الإدارة والتمويل وجذب الاستثمار الأجنبي، لا سيما في ظل ردود الفعل القوية من القوى الاستعمارية، التي سعت إلى تقويض التجربة من خلال الضغوط الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، كما في العدوان الثلاثي وتجميد الأرصدة المصرية (مراد، 2021).

ومع دخول مصر حقبة السبعينيات، بدأت الدولة في مراجعة هذه السياسات، وإعادة فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي في إطار جديد يقوم على التشجيع والحوافز، وهو ما تجلّى في قانون الانفتاح الاقتصادي عام 1974. لذلك، فإن دراسة هذه المرحلة التاريخية لا تُسهم فقط في فهم تحولات الاقتصاد المصري، بل تقدم أيضًا دروسًا بالغة الأهمية حول التوازن المطلوب بين السيادة الاقتصادية والانفتاح الاستثماري، وكذلك بين تحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على كفاءة الأداء الاقتصادي (حسن، 2020).

ويمكن استخلاص مجموعة من الحقائق، من أبرزها:

١. تبنّت الدولة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر سياسة التأميم كجزء من توجه اشتراكي لتعزيز السيادة الوطنية على الموارد الاقتصادية، والحد من نفوذ الرأسمال الأجنبي.

٢. قرار تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ كان نقطة التحول الأولى :شكّل هذا القرار رمزًا للتمصير والاستقلال الاقتصادي، وأدى إلى ردود فعل دولية عنيفة، أبرزها العدوان الثلاثي من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل.

٣. صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ مثّل قمة موجة التأميم :وشمل عشرات الشركات في قطاعات النقل، والصناعة، والتأمين، والتجارة، مع تحديد سقف ١٠٠٠٠ جنيه لملكية الأفراد في الشركات الخاصة.

٤. واجهت الدولة صعوبات في الكفاءة الإدارية، ونقص الخبرات الفنية، بالإضافة إلى ضغوط مالية عقب تجميد الأرصدة المصرية بالخارج وغياب التمويل الأجنبي.

٥. ردود الفعل الأوروبية كانت حادة ومتعددة الأبعاد :شملت التدخل العسكري، والعقوبات الاقتصادية، وتجميد الأصول، والامتناع عن تقديم التمويلات الدولية، مما أدى إلى تحول مصر نحو التعاون مع الكتلة الشرقية.

٦. تم تأسيس مؤسسات مثل "المؤسسة الاقتصادية"، و"مصر للتأمين"، و"مؤسسة النصر"، لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي في ظل الملكية العامة.

٧. تأثرت بيئة الاستثمار سلبًا لفترة طويلة :إذ فقدت مصر الثقة الدولية في بيئتها الاقتصادية، ما أدى إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية حتى بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في السبعينات.

٨. السياسات التأمينية شكّلت نموذجًا اقتصادياً فريدًا :فقد أوجدت واقعًا اقتصاديًا جديدًا يقوم على سيطرة الدولة على مفاصل الاقتصاد، وإعادة رسم العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع الدولي.

٩. التجربة التأمينية المصرية قدمت دروسًا استراتيجية :أبرزها أن تحقيق السيادة الاقتصادية يتطلب موازنة دقيقة بين الملكية العامة وجاذبية الاستثمار، وبين الاستقلال الوطني والانفتاح العالمي.

## المراجع

**أولا: المراجع العربية:**


أحمد، محمد سعيد. (٢٠٢٣) .*قوانين التأميم في مصر: قراءة تحليلية في السياق الاقتصادي والسياسي* .القاهرة: مركز دراسات الشرق الأوسط.

الباز، إبراهيم. (١٩٧٨) .*تأميم قناة السويس: الأبعاد الاقتصادية والسياسية* (ص ١٣٥). القاهرة: دار النهضة العربية.

حسن، نشأت عبد الرحمن. (٢٠٢٠). تأثير قرارات التأميم على بيئة الأعمال في مصر بين ١٩٥٦–١٩٧٥ .*مجلة الاقتصاد والتنمية*، ٢٢ (٢)، ٨٨–١١١.

رمضان، عبد العظيم. (٢٠٠٠) .*الحقيقة التاريخية حول قرار تأميم شركة قناة السويس* (ص ص ١٢٨–١٣١). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

شقير، محمد لبيب. (١٩٦١) .العلاقات الاقتصادية، القاهرة: دار النهضة العربية.

عباس، رؤوف، وآخرون. (١٩٩٧) .*حرب السويس بعد أربعين عامًا* .القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

عبد الحميد، خالد. (٢٠١٩) .*المسار التاريخي لتطور التشريعات الاقتصادية في مصر* . القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.

عبد الناصر، جمال. (١٩٥٦) .*خطاب تأميم قناة السويس، ٢٦ يوليو ١٩٥٦* .القاهرة: أرشيف دار الوثائق القومية.

مراد، سامح عبد الرحمن. (٢٠٢١). التأميم وردود الفعل الأجنبية: دراسة مقارنة للقوانين والمواقف الدولية .*مجلة القانون والسياسة الدولية*، ٩ (٣)، ٥٥–٧٩.

مسلم، طلعت أحمد. (١٩٩٦) .*العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

هيكل، محمد حسنين. (١٩٧٧) .*قصة السويس: آخر المعارك في عصر العمالقة* . بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

يوسف، محمود إبراهيم. (٢٠١٧) .*الاستثمار الأجنبي في ظل التحولات الاقتصادية في مصر (١٩٥٢–١٩٨٠)* .بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.


**ثانيا: المراجع الالكترونية:**


١. نصار، نواف .حرب السويس وشروق شمس الناصرية .عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، 2006.اليوم السابع

٢. الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية" .حرب سنة 1956 .

٣. مجموعة 73 مؤرخين" .ملخص لتطورات أزمة قناة السويس 1956".